فوق الطاولة

د. سعد بساطة

مدير شكوك يبحث عـن فأس مفقودة!

مديرون كثر يعاقبون موظفيهم وفق ظنونهم وبلا أدنى وجه حق!

هذا ذكرني بقصة طريفة لرجل أضاع ذات يوم فأسه في الحديقة وبالرغم من بحثه لم يجدها، فبدأ يشك في أن جاره هو الذي سرق فأسه فراح يراقب جاره ويرصد تحركاته، وكان واضحاً بالنسبة له أن طريقة مشي جاره هي مشية سارق الفأس، وأسلوب كلامه هو أسلوب سارق الفأس، وحتى حركاته ولغة جسده توحي بأنه سارق الفأس.

مر وقت عصيب عليه؛ فكيف يواجه جاره ويسأله بصراحة: كيف تجرأت على سرقة فأسي؟ وبعد ليلة طويلة من الأرق بسبب التفكير، وجد الرجل فأسه واكتشف أنه مختف تحت أكوام من ورق الشجر. تطلّع الرجل لجاره ثانيةً فلم يجد دليلاً على أنه سارق الفأس في طريقة مشيته ولا لغة جسده. كان إنساناً بريئاً نظيفاً من تلك التهمة. عندها تيقّن صاحبنا أنه هو ذاته كان السارق، فقد سرق من جاره أمانته وجرده من براءته، وسرق من وقته ساعات طوال في التفكير السلبي حيال جاره البريء.

السؤال الذي يطرح نفسه هاهنا: «كم عدد المديرين الذين يظنون أن فؤوسهم سرقت؟ وكم عدد المظلومين من الموظفين الذين تمت معاقبتهم وإصدار الأحكام الجائرة عليهم جوراً وبهتاناً بتهمة سرقة تلك الفؤوس التي لا علاقة لهم بها؟». أكاد أجزم أن هذه المعضلة مستفحلة في أغلبية المؤسسات وأبرز أسبابها تعجل المدير أو المسؤول بإصدار الأحكام قبل التأكد. ومما يزيد من تفاقم المشكلة هو الدائرة الضيقة من الموظفين حول المدير من الوشاة الذين يستغلون علاقتهم به لتزوير الحقائق وتدبير المكائد.

وللتعامل مع هذه المشكلة فمن المهم وجود أنظمة حوكمة ورقابة ذات شفافية وحزم. وفي الوقت نفسه يلعب المدير دوراً محورياً في بناء ثقافة مؤسسية صحية ونظيفة تحارب النميمة والحروب الداخلية عبر البدء بتطبيق ذلك في قراراته وتعاملاته وتحفيز الممارسات السوية على مستوى المنظمة.

وبالنسبة للمدير، إذا تأكدت من أن البعض يستغل قربه منك لتشويه سمعة الآخرين فحذّره واحذر منه، فإن تكرر منه ذلك فاستبعده لأنه لا خير في قرب من يبعد الحقيقة عنك. واحرص على أن ألا تكون ممن تنطبق عليهم المقولة الشعبية «مثل طابخ الفأس!»، وهي قصة شخص اشتهى مرقاً ونكهة في طبخه، ولما كان الجزارون والقصابون يقطعون اللحم في الماضي بالفؤوس قبل أن ينتشر استخدام السواطير، قرر أن يضع الفأس في قدر الماء المغلي طمعاً في المرق لأن حديد الفأس لامس اللحم والشحم. ولكن وبعد ساعات من غلي الفأس لم يجد أي طعم ولا نكهة سوى صدأ الحديد. وبعدها أصبحت مقولة «مثل طابخ الفأس» تطلق على من يطلب مساعدة من ليس بأهل لتقديم المساعدة أو على من يطلب الكرم من بخيل والتعاطف من أناني. ولذلك على المدير أن يحرص على اختيار فريقه والأشخاص القريبين منه ومن يحملهم الأمانة والمسؤولية في منظمته.

وأنت أيها الموظف: لا تجعل ترك العمل الحل الأول الذي تلجأ له لدى مواجهة ظاهرة المدير الظالم؛ ذلك أنه يكرس صورة انهزامية عنك، بالإضافة لأنه لا يساعدك على ترسيخ سلوك مهني قويم في مسيرتك الوظيفية؛ إذ يكرس من ظاهرة الحل هو الانسحاب، وهذه الظاهرة مقتل في الحياة الوظيفية؛ ذلك أنها تحول دون استقرارك في مكان واحد ومن دون أن يثمر عملك كثيراً؛ بسبب كثرة التغيير.

حلول مقترحة- الصبر ومراجعة النفس.. المواجهة؛ التكيف؛ ومن ثم آخر العلاج الكي!

أحد كتب الإدارة يعطي نصيحةً للمرؤوس في حال ظلم المدير: ((تذكر المدير ليس دوماً على حق؛ لكنه دوماً «المدير»!)).

«الجمارك» تنفي تعديل دولار «الرسوم الجمركية» وتؤكد أنه لا يزال ٤٠٤٤ ليرة

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في المديرية العامة للجمارك لـ«الوطن» أنه لم يتم تعديل نشرة الجمارك (صرف الدولار الذي يتم على أساسه احتساب الرسوم الجمركية)، ولا يزال العمل حسب النشرة السابقة (٤٠٤٤) ليرة للدولار.

وكان العديد من المتابعين قد توقعوا تعديل نشرة الجمارك على التوازي مع تعديل نشرة تداول الدولار في نشرة المصارف لـ٦٥٣٢ بدلاً من ٤٥٢٢ ليرة والتي اشتملت على انخفاض في سعر صرف الليرة حسب النشرة المذكورة بحدود ألفين ليرة وهو ما يعادل نحو ٤٤ بالمئة.

وهذا ما أكده مصدر في مصرف سورية المركزي، أنه لا نية حالياً لتعديل نشرة الجمارك وأن تعديلها يخضع لدراسات وبحث لأثر هذا التعديل بشكل علمي ودقيق.

وأكدت المديرية العامة للجمارك أنه مع بقاء النشرة على حالها، لن تتأثر أسعار المستوردات في السوق المحلية بحكم الحفاظ على النشرة المعمول بها، وهو بخلاف ما ذهب إليه العديد من المستوردين والتجار الذين بدؤوا يروجون لارتفاعات سعرية مقبلة بسبب تعديل نشرة المصارف.

وكانت «الوطن» قد نشرت قبل أيام رأياً للدكتور علي محمد (باحث اقتصادي) على خلفية تعديل نشرة المصارف أوضح فيه أنه ليس هناك تأثير اقتصادي بالمعنى الكامل لتغير سعر الصرف في نشرة المصارف، لأن نشرة الحوالات والصرافة هي المؤثر الأكثر في الاقتصاد والذي حدد بالنشرة خلال الأيام الأخيرة بـ٧٢٥٠ ليرة وعليه يصرف «الكاش» في المصارف والحوالات الواردة من خارج البلد، وأن التأثير ربما يظهر أكثر كمحاولة لتقريب أسعار النشرات الصادرة عن المركزي وتقريبها من السوق الموازية.

بينما تم تطبيق تعديل سعر الصرف في نشرة المصارف على تصريف الدولار على الحدود إضافة لتصريف (الكاش) القديم في الحسابات البنكية بالعملات الأجنبية.

ويركز العديد من الباحثين أنه لابد عند تعديل النشرات أن يستند تعديل أسعار الصرف في النشرات (الحوالات – المصارف) إلى دراسات وإحصاءات علمية وبيانات حقيقية لدى المركزي والعوامل المؤثرة في سعر الصرف خاصة أن الشارع كثيراً ما يعتبر أن المركزي يحاول اللحاق بالسوق الموازية وليس هو اللاعب الأساس في تحديد سعر الصرف.

٢,٦ مليار ليرة للمناطق الصناعية والحرفية في المحافظة

بعد إحداثها بـ١٠ سنوات بدء العمل في المنطقة الحرفية في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

كشف مدير المناطق الصناعية والحرفية في السويداء علاء أبو عمار لـ«الوطن» عن بدء العمل في المنطقة الحرفية في المدينة غرب السجن المدني والتي تم إحداثها منذ ٢٠١٣ والتي أدى وجود أخطاء في إضبارة الاستملاك إلى تعثر انطلاق الأعمال بها وتخصيصها واستثمارها.

ولفت أبو عمار إلى أنه بعد تصحيح الإضبارة بمتابعة من مديرية المناطق الصناعية ومجلس المدينة ووزارة الإدارة المحلية تم الإعلان عن بدء العمل في المنطقة بعد قيام وزارة الإدارة المحلية بتخصيص المنطقة بمبلغ مليار ليرة جرى توزيعها بواقع ٥٠٠ مليون بدلات استملاك للبدء بتنفيذ المنطقة و٥٠٠ مليون لدعم البنى التحتية.

وأكد أبو عمار أنه سيتم قريباً إقرار الموازنة المتعلقة بالمنطقة للبدء بالأعمال ضمنها أصولاً وحسب القوانين والأنظمة مع استكمال إضبارة الاستملاك بعد تصديقها للمباشرة بأعمال الاكتتاب والتخصيص، علما أن مساحة المنطقة ١٦٥ هكتاراً بعد مقاسم كلي ٦٨٢ مقسماً.

وبيّن أبو عمار أن المليار ليرة التي تم تخصيصها للمنطقة الحرفية في السويداء هي جزء من المبادرة المقدمة من وزارة الإدارة المحلية والتي تم تخصيصها كمساهمات للمناطق الصناعية والحرفية في السويداء بمبلغ ٢ مليار و٦٣٠ مليوناً تم توزيعها بمعدل مليار ليرة للمنطقة الصناعية في أم الزيتون ومليار ليرة للمنطقة الحرفية المذكورة و٣٠٠ مليون لدعم المنطقة الحرفية والإسمنتية في رساس والبالغ مساحتها ٥,٢٧ هكتارات وبعد مقاسم كلي ١٧٦ وجميعها مخصصة ومستثمرة عدا مقسمين و٣٦٠ مليوناً لدعم المنطقة الحرفية في ملح والبالغ مساحتها ٤,١٢ هكتارات وبعدد مقاسم كلي ١٥١ مقسماً تم تخصيص ٤٧ مقسماً منها..

وبين أبو عمار أن هذه الإعانات سوف يتم استثمارها بشكل فوري لاستكمال أعمال البنى التحتية في تلك المناطق الحرفية الأربع بأسرع وقت ممكن.

وأوضح أبو عمار أن خطة مديرية المناطق الحرفية في السويداء لهذا العام هو وضع أكبر قدر ممكن من هذه المناطق ضمن الاستثمار تحت خدمة الحرفيين لتأمين المقاسم الجاهزة للاستثمار ضمن المناطق الحرفية المذكورة والتي تأتي من ضمن ١٥ منطقة حرفية في المحافظة بالإضافة إلى المنطقة الصناعية في أم الزيتون.

وأشار إلى أن مبلغ مليار ليرة التي جرى تخصيصها للمنطقة الصناعية في أم الزيتون من مبلغ الإعانة الكلي سيتم المباشرة به بمحطة الصرف الصحي واستكمال أعمال البنى التحتية بالمرحلة الثانية في القطاعات الحرفية الثلاث وضمن القطاعين التجاريين في المنطقة بالتوازي مع المبالغ التي تم إقرارها ضمن موازنة المنطقة بداية العام الحالي والبالغة ٣ مليارات و٣١٠ ملايين.

موضحاً أن مساهمات وزارة الإدارة المحلية للمناطق الصناعية والحرفية في السويداء العام الماضي ٢٠٢٢ بلغت ملياراً و٢٩٧ مليوناً تم توزيعها بمعدل ٦٦٣ مليوناً للمنطقة الصناعية في أم الزيتون و١٧٩ مليوناً للمنطقة الحرفية الإسمنتية في رساس و١٥٠ مليوناً للمنطقة الحرفية في الكفر و١٥٥ مليوناً للمنطقة الحرفية في عتيل و١٥٠ مليوناً للمنطقة الحرفية في ملح.

شركة كونسروة ما تزال في السوق

مدير عام الشركة لـ«الوطن»: لدينا عقود بـ١٥ مليار ليرة ونحتاج إلى المزيد من الدعم الحكومي

ندرس تصدير منتجاتنا وخاصة مربى التفاح

هناء غانم

أكد المدير العام لشركة الكونسروة أحمد الأحمد في حديثه لـ«الوطن» أن الشركة مستمرة بأداء دورها بما يضمن وجودها في الأسواق وتطوير الإنتاج كماً ونوعاً مع الحفاظ على الجودة العالية والأسعار المنافسة، إضافة إلى التنوع والجودة التي تعتبر عالية جداً وضمن المواصفات القياسية وهي في طور تنفيذ عقود جديدة وتسعى لتنفيذ مشاريع استثمارية تساهم في زيادة نسب تنفيذ الخطة الإنتاجية، مؤكداً حاجة الشركة لدعم مالي ومرونة بالإجراءات لأن زيادة الدعم الحكومي للمؤسسة تساهم في استمرارية عملها وزيادة طاقتها الإنتاجية، فالشركة تعمل ضمن إستراتيجية (احتياجات السوق ومتطلباته) ومتطلبات الأسر، وحالياً هناك عدة عقود توريدية فالشركة لم تتوقف عن رفد جهات القطاع العام المتعاقدة معها ومنها المؤسسة الاجتماعية العسكرية، والمؤسسة السورية للتجارة، بهدف تصريف المنتجات، ومرتبطون بعدة عقود أخرى، موضحاً أن قيمة هذه العقود وصلت إلى ١٥ مليار الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج بمعدل جيد ومنها عقد التفاح ١٢٢٥ طناً عقد البندورة ٦٢٥ طناً والفول ٤٠٠ ألف عبوة ولدينا حالياً عقد للحمص الملطحون يتجاوز ١ مليون علبة، لكن هناك –حسب الأحمد– مشكلة في قانون العقود لأن فيه الكثير من التعقيد والروتين بالنسبة لشراء المستلزمات الزراعية، والمشكلة ليست مع وزارة الصناعة بل مع الجهات الأخرى.

وأوضح الأحمد أن الشركة تدرس حالياً إمكانية تصدير منتجاتها التي لاقت رواجاً بالمعارض الخارجية ولاسيما معرض البحرين الذي أقيم مؤخراً حيث كان هناك إقبال كبير على المنتج وحاز منتج مربى التفاح قبولاً كبيراً حيث تم تصريف كامل الكميات الموجودة والتعاقد على ألف طن من المادة ويتم حالياً تصنيعها.

وأضاف الأحمد: إن الشركة هدفها ليس ربحياً وهناك معايير للكلف مع وضع هامش ربح ٢ بالمئة فقط وتم وضع خطة للنهوض بالشركة وتنوع منتجاتها بشكل كامل موضحاً أنه لم يعد الاعتماد على المنتج التقليدي (رب البندورة والمشمش) هو الهدف لأن الشركة تطمح إلى تنويع سلة منتجاتها من الخضر والفواكه الموسمية وخاصة التي عليها إقبال كبير عبر تصنيعها ومنها البامياء والفاصولياء المطبوخة المعلبة والمخللات وذلك بحسب الطلب عليها في السوق إلى جانب منتجاتها التقليدية ومنها الفول المدمس والحمص بالطحينية والمسبحة ورب البندورة والمربيات، ومؤخراً قامت بتصنيع كميات كبيرة من مادة الحلاوة بطحينية، ومربى التفاح والذرة المسلوقة إلى جانب دبس الفليفلة التي بدأت بإنتاجه مؤخراً والأرضي شوكي والخضر المشكلة، ومقبلون على مواسم أخرى مثل: «الكمة والفطر، وتقوم الشركة حالياً بدراسة موضوع تصنيعها وتسويقها لدى السوق المحلية والخارجية إن لزم الأمر، لافتاً إلى أننا مقبلون على موسم البازلاء ولدينا خطة هذا العام وتم تحضير الآلة لتصريف أكبر سوق للمنتج هذا العام، مؤكداً أننا نسعى إلى توسيع وإدخال منتجات جديدة متنوعة ذات جودة عالية. مع الحفاظ على تطوير الإنتاج كماً ونوعاً مع الجودة وبأفضل المواصفات ودعم الشركات والمعامل بكل الإمكانات المتاحة للعمل بأقصى طاقاتها وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تعيق العملية الإنتاجية مؤكداً سعي الشركة المستمر لتحديث خطوط الإنتاج واستثمار الإنتاج الزراعي واستجراره من الفلاحين مباشرة بما يضمن تزويد السوق المحلية بمنتجاتها بجودة عالية وأسعار منافسة.

وعن الصعوبات أوضح الأحمد أن الشركة تواجه مشكلة تغير الأسعار يومياً وتذبذب سعر الصرف إضافة إلى قدم الآلات المستعملة وخطوط الإنتاج، ونقص اليد العاملة الخبيرة، وارتفاع أسعار المواد الداخلة في الصناعة الزراعية، والأهم تأمين المستلزمات الأولية، وذلك بسبب نقص السيولة المالية التي في حال توفرها يمكن زيادة الطاقة الإنتاجية للشركة، وكذلك العمل على شراء كل المستلزمات والمواد الأولية والمساعدة في عملية الإنتاج مؤكداً أن هناك نقصاً في اليد العاملة وخاصة الفنية والخبيرة نتيجة الاستقالات والتقاعد والمرض وغيرها من الأسباب. وأوضح أن الشركة تعمل على تأمين تعويضات للعمال من حوافز وإضافي وطبابة لتتناسب مع غلاء المعيشة ويتم العمل على التوسع بتأمين الطبابة للعمال مع الحوافز وطبيعة العمل المرتبط بحجم العمل والإنتاج.

وما نحتاجه اليوم هو إيجاد موزعين للبضائع وفتح الأسواق الخارجية للتصدير والأهم أن نتوصل إلى صيغة لمعرفة كيفية تعاطي الحكومة مع شركة الكونسروة بخصوص التصدير وما التسهيلات، وبالتالي فالشركة مهمتها تأمين أسواق خارجية والتواصل معها وعرض المنتج بطريقة جيدة الأمر الذي يقودنا لدراسة السوق والإنتاج، ولدينا العديد من المقترحات تقدمنا بها ضمن الخطة الاستثمارية للعام الحالي تقضي بجلب آلات تعبئة حجمية وآلة تعبئة للمواد الجافة لزيادة الإنتاج لأن الهدف هو إغراق الأسواق بالمنتج من كل المواد المعلبة تحت اسم الغوطة.

٦٠٠٠ عبوة حليب أطفال موزعة مجاناً عبر غرفة صناعة حلب

ششمان لـ«الوطن»: الكميات الموجودة لدينا تكفي لشهر بمعدل توزيع ١٠٠٠ علبة باليوم

الوطن

مع استمرار أزمة فقدان حليب الأطفال من الصيدليات في معظم المحافظات السورية وعدم الوصول إلى حل جذري لمعالجة هذه المشكلة، شكّلت غرفة صناعة حلب مركزاً لتوزيع عبوات من الحليب للأسر التي يوجد فيها أطفال.

وحول ذلك، بيّن عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مجد ششمان في تصريح لـ«الوطن»، أن غرفة الصناعة قررت بعد فترة من قيامها بتوزيع حليب الأطفال على مراكز الإيواء والأسر المحتاجة، أن تخصص مركزاً في غرفة الصناعة لوجود كميات جيدة من حليب الأطفال وصلت للغرفة على شكل تبرعات من الجالية السورية الموجودة في مصر وعدة دول أخرى، وذلك باعتبار أن هذه المادة شبه مفقودة في الصيدليات، ويصل سعرها في السوق السوداء إلى ٥٠ ألف ليرة، بينما لا يتعدى سعرها الحقيقي ٢٠ ألفاً.

وكشف ششمان أن الغرفة وزعت يوم أمس فقط ١٦٢٠ علبة حليب عبر المركز، واستفاد منها نحو ٨١٠ عائلات.

ولفت إلى أنه خلال الفترة الماضية وزعت الغرفة نحو ٦٠٠٠ علبة لكل الأسر سواء كانت متضررة من الزلزال أم غير متضررة، وأن الكميات المتوافرة حالياً في الغرفة تكفي لمدة شهر تقريباً في حال تم توزيع ١٠٠٠ عبوة باليوم الواحد، مشيراً إلى أن التبرعات ما زالت مستمرة حتى اليوم.

وحول آلية التوزيع، أوضح ششمان أنه يطلب من الأسرة إحضار دفتر عائلة للحصول على عبوة أو عبوتين بشكل مجاني، من دون تحديد مدة زمنية معينة للحصول على العبوة الأخرى.

الصادرات إلى العراق لم تتحسن رغم إلغاء المناقلة

العقاد لـ«الوطن»: طُبق بوقت كانت فيه حركة الصادرات ضعيفة نتيجة لقلة المواد المعدة للتصدير

رامز محفوظ

رغم مرور أكثر من شهرين على تطبيق قرار رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بفتح المنافذ الحدودية العراقية لإدخال الشاحنات السورية المحملة بالبضائع إلى المحافظات العراقية، وإلغاء المناقلة على الحدود، لم تتحسن حركة الصادرات إلى العراق، وذلك خلافاً للتوقعات، فما الأسباب؟ ومتى ستتحسن؟

عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه في دمشق محمد العقاد بين أنه تم تطبيق القرار بتوقيت كانت فيه حركة الصادرات ضعيفة، نتيجة لقلة المواد المعدة للتصدير، وحصره بمادتين فقط مثل البندورة والبرتقال مع قرب انتهاء موسم إنتاج الخضروات والفواكه الشتوية، لذا كانت حركة الصادرات إلى العراق ضعيفة خلال الفترة الحالية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد أنه بعد تطبيق القرار وإلغاء المناقلة على الحدود العراقية، انخفضت الأجور والرسوم والتي تدفع على كل شاحنة أو براد بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ بالمئة، لافتاً إلى أن هذه الأجور لا يمكن تحديدها بدقة، باعتبارها تختلف حسب حمولة كل براد أو شاحنة.

وأوضح العقاد أن عدد البرادات التي تدخل إلى العراق يومياً خلال الفترة الحالية لا يتجاوز ٥ برادات، متوقعاً أن تنتعش خلال موسم الصيف مع بداية شهر حزيران القادم.

وكان رئيس مجلس إدارة الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني محمد رياض الصيرفي أكد في تصريح سابق لـ«الوطن» أنه بعد السماح بدخول الشاحنات السورية إلى العراق فإنه من المرجح أن تنخفض الأجور والرسوم بنسبة تقارب الـ٥٠ بالمئة، موضحاً أن الرسوم والأجور التي تدفع عن كل شاحنة بوجود المناقلة مابين ٦ و٧ آلاف دولار، وهذا يتم تقديره بشكل دقيق بناء على حمولة الشاحنة، وتوقع أن يزداد عدد الشاحنات التي تدخل الأراضي العراقية يومياً بعد البدء بالسماح بدخولها من دون مناقلة بنسبة ١٠٠ بالمئة.